

Distr.: General  
28 September 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون  
البند ٨ من جدول الأعمال  
المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من  
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى  
الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طي هذا نص البيان الخطي لوفد المملكة المتحدة، ممارسا الحق في  
الرد على الملاحظات التي أدلت بها سعادة السيدة كريستينا فرنانديز دي كيرشنر، رئيسة  
جمهورية الأرجنتين، في الجمعية العامة، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر المرفق).  
وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من  
وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) مارك ليال غرانت

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بيان من وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في إطار ممارسة الحق في الرد على التصريحات التي أدلت بها رئيسة جمهورية الأرجنتين في المناقشة العامة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

لا يساور المملكة أدنى شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند. وتولي حكومة المملكة المتحدة أهمية كبرى لمبدأ وحق تقرير، كما هو مبين في الفقرة ٢ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهو المبدأ الذي يستند إليه موقفنا من جزر فوكلاند. ولا مجال للتفاوض بشأن سيادة جزر فوكلاند إلا عندما يعرب سكانها عن رغبتهم في ذلك.

وعلاقة المملكة المتحدة بجميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها هي علاقة حديثة قائمة على أسس الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم منها، بما فيها جزر فوكلاند، في تحديد ما إذا كان يرغب في الإبقاء على الصلة التي تربطه بالمملكة المتحدة.

وقد أعرب ممثلو جزر فوكلاند المنتخبون ديمقراطياً عن آرائهم مجدداً وبشكل واضح لدى زيارتهم الأمم المتحدة للمشاركة في المناقشة العامة التي أجزتها لجنة الـ ٢٤ الخاصة. فطلبوا من اللجنة الإقرار بأن تقرير المصير حق إنساني عالمي، وأن احترام هذا المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وأوضحوا أن لشعبهم، أسوة بسائر الشعوب، أن يمارس حقه في تقرير المصير. وأعادوا سرد الوقائع التاريخية التي تفيد بأن جزر فوكلاند لم تكن مأهولة بسكان أصليين وأنه لم يُنقل منها أي سكان مدنيين قبل أن يستقر شعبهم على الجزر منذ ما يزيد عن ١٧٨ عاماً. وأكدوا أن شعبهم كان ولا يزال الشعب الوحيد الذي يسكنها، وأنهم لا يرغبون في إحداث أي تغيير في وضعها القانوني. وأعربوا عن أسفهم لما اتخذته جمهورية الأرجنتين من تدابير تهدف بصورة غير قانونية إلى الحد من خطوط النقل أمامهم ومن انفتاحهم على التجارة المفتوحة والحرّة.

إن لحكومة جزر فوكلاند الحق في تطوير كل من مصائد الأسماك والصناعات الهيدروكربونية ضمن مياهاها الخاصة بها. وهذا الحق جزء لا يتجزأ من الحق في تقرير المصير، الوارد على نحو صريح في الفقرة ٢ من المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أن لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر

بثرواتها ومواردها الطبيعية. ولا يجوز في أي حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة به.

ولا تزال المملكة المتحدة تؤمن بأن هناك الكثير من فرص التعاون في جنوب المحيط الأطلسي. إلا أن جمهورية الأرجنتين اختارت، في السنوات الأخيرة، رفض هذه الفرص. فقد انسحبت من التعاون في إطار لجنة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي، وفي عام ٢٠٠٧، رفضت الإعلان المشترك المتعلق بالمهيدروكربونات. وفي عام ٢٠٠٣، فرضت جمهورية الأرجنتين حظرا على الرحلات الجوية على متن الطائرات المستأجرة باتجاه الجزر. وسنت أيضا تشريعا محليا يفرض قيودا على حركة الملاحاة المتجهة إلى الجزر، وفرضت جزاءات على الشركات التي ترغب في ممارسة أعمال تجارية على جزر فوكلاند أو معها.

ولقد اتخذت المملكة المتحدة، منذ ما يزيد عن ٢٩ عاما، موقفا عسكريا دفاعيا لا يتغير في جنوب المحيط الأطلسي. ويشمل هذا تدريبات عسكرية روتينية. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة تمام الالتزام بالدفاع عن حقوق شعب جزر فوكلاند في تقرير مستقبله السياسي والاجتماعي والاقتصادي.